شاهد|| نشطاء دوليون يحتجون في لاهاي ضد انتهاكات السيسي الحقوقية ضد المصريين

الجمعة 30 مايو 2025 10:00 م

نظّم حقوقيون ونشطاء دوليون ومصريون أمس، وقفة احتجاجية في مدينة لاهاي، أمام البرلمان الهولندي،** للمطالبة بوقف الدعم الأوروبي للنظام المصري على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان، بالتزامن مع تقارير تتحدث عن الاعتقال التعسفي والتعذيب
https://x.com/i/status/1927839800658382984]]
(#https://www.blogger.com/blog/post/edit/4476304132469988251/8678379441685685236?hl=ar
ومن أمام البرلمان الهولندي، ردد المتظاهرون هتافات: "كفاية دعم لطاغية جوع شعبه، وباع أرضه، وخنق غزة، وسجَن كل صوت حر الدعم الأوروبي للسيسي مش دعم للاستقرار، دا شراكة في القمع والإفقار السيسي مش رئيس، دا وكيل للمصالح الأجنبية على جثة وطن اسمه مصر".
تشير التقديرات إلى وجود ما يزيد عن 100 ألف معتقل سياسي، يعاني كثيرون منهم من الاحتجاز المطول دون محاكمة، أو في ظروف احتجاز قاسية، وسط تضييق شديد على المجتمع المدني والصحافة المستقلة
ورفع المحتجون لافتات تطالب بإيقاف الدعم المالي والسياسي لعبد الفتاح السيسي، متهمين السلطات في القاهرة باستخدام تلك المساعدات في تكريس الاستبداد وتمويل القمع، بدلًا من تحسين أوضاع الشعب أو احترام الحقوق الأساسية
https://x.com/i/status/1927403906868383867]]
(#https://www.blogger.com/blog/post/edit/4476304132469988251/8678379441685685236?hl=ar
وأكد المشاركون أن الوقفة تأتي رفضا لأوضاع حقوق الإنسان في مصر، وعلى رأسها الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري وحرمان آلاف المعتقلين من المحاكمة العادلة والرعاية الصحية
وطالب المتظاهرون السلطات الأوروبية باتخاذ مواقف حازمة لوقف هذه الانتهاكات وربط أي مساعدات مستقبلية بتحسين فعلي وملموس في ملف حقوق الإنسان
كما طالب المتظاهرون أمام البرلمان الهولندي بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين في مصر، وعلى رأسهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، مشيرين إلى أن "استمرار الدعم الأوروبي للنظام دون مساءلة، يُعد تواطؤًا صامتًا في الجرائم الجارية بحق المدنيين".
ودعوا الحكومة الهولندية إلى التحرك في المحافل الأوروبية والأممية للضغط على السلطات المصرية من أجل وقف القمع والانخراط في مسار ديمقراطي حقيقي يحترم كرامة الإنسان المصري
وفي السنوات الأخيرة، واجهت الحكومات الأوروبية ضغوطًا متزايدة من منظمات حقوق الإنسان لوقف التعاون العسكري والاقتصادي مع القاهرة، خصوصًا في ظل تواتر تقارير تفيد باستخدام الدعم الأوروبي في تعذيب المعارضين أو ملاحقة النشطاء
وكان البرلمان الأوروبي قد وافق خلال الأيام الماضية على تقديم شريحة ثانية من المساعدات المالية لمصر بقيمة 4 مليارات يورو، كجزء من حزمة دعم أوسع تبلغ 7.4 مليار يورو تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد
في الأول من أبريل الماضي، صوت البرلمان الأوروبي لصالح هذه المساعدة بأغلبية 452 صوتًا مقابل 182 صوتًا معارضًا و40 ممتنعًا، وتتضمن الحزمة الإجمالية 5 مليارات يورو كمساعدات مالية كلية، بالإضافة إلى 1.8 مليار يورو للاستثمارات، و600 مليون يورو كمنح، منها 200 مليون يورو مخصصة لإدارة ملف الهجرة
وفي ديسمبر 2020 أصد البرلمان الأوروبي قرارًا غير ملزم دعا فيه الدول الأعضاء إلى مراجعة علاقاتها مع مصر على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان، وهو القرار الذي رفضته الحكومة المصرية واعتبرته "تدخلاً غير مقبولًا".